يعنى أيه كلمة «مخدرات»، وأخواتها؟! ولماذا أصبحت من أسلحة الدمار الشامل؟!

- فى "حرب الأفيون" بريطانيا طلبت من الصين، أن تعطيها بدلا من الحرير، والشاي، كميات من "الأفيون"، فهل تعرف بماذا ردت عليها الصين؟!
- ومن باب التذكرة لمن باعوا الذاكرة: المبدأ الاستعمارى يقول (الشعب "المخدر"، لا يقوى على الثورة، أو مقاومة الطغاة والمحتلين)!!
- سمحان موسى مطير الجاسوس الإسرائيلى، و علاقته المخدرات!

opelkanal.com

عرفنا ماذا تعنى كلمة «المخابرات» وأخواتها، والآن ننتقل إلى عدد أخر من الكتب والمراجع لنحاول منها معرفة: ماذا تعنى كلمة «المخدرات» هى الأخرى؟!

أو قل: ماهى "المخدرات" وأخواتها، أو أنواعها، ومتى عرفها الإنسان، ولماذا زرعها أصلا كنباتات، وصنع منها ما يسمى حاليا بالمخدرات «التخليقية» والتصنيعية، وماهى أخطار هذه المخدرات، التى جعلت البعض يسميها، بـ(سلاح الدمار الشامل)، والبعض الأخر يضعها على رأس قائمة الأسلحة «القذرة» والمنحطة.

الكتب والمراجع التى أمامى كثيرة ومتنوعة، لكن معظمها يجمع على أن المخدرات، ظهرت ـ أول ماظهرت ـ كأعشاب ونباتات مخدرة منذ قديم الزمن، وأن الإنسان، قام بزراعتها فى البداية من أجل التداوى والعلاج من بعض الأمراض، وبمرور الزمن أقيمت مصانع ومراكز لاستخلاص المواد الفعالة من هذه النباتات المخدرة، لخدمة الأغراض الطبية والعلاجية أيضاً، وسميت هذه المواد بالمخدرات "الطبيعية" ذات الأصل النباتى كالحشيش، والأفيون، والكوكايين.

بعدها: استخلصوا مواد أكثر فعالية، وأكثر تركيزا من هذه المخدرات الطبيعية، مثل المورفين، والهيروين وغيرهما، وسميت بالمواد المخدرة "التصنيعية"، كما نجح العلماء فى صنع عقاقير من مواد "كيمائية" لها نفس خواص وتأثير المواد المخدرة الطبيعية والتصنيعية، لكنها تتفوق عليهما فى عدة آثار سلبية تتمثل فى الهلوسة، والتهدئة، والهبوط، وسميت بالمواد المخدرة

"التخليقية"!!

وبرغم أن إيجاد هذه الأنواع من المخدرات، كان الهدف منه بالدرجة الأولى، هو خدمة الإنسان والحفاظ عليه وعلى صحته، إلا أن الإنسان أساء استخدام هذه العقاقير بتحويلها إلى استخدامات غير مشروعة، ومحرمة، وضارة به صحياً، وعقلياً، واجتماعياً، واقتصادياً، بل وتضر أيضا بأهله ووطنه أمنيا وسياسيا واقتصاديا.

وعليه: فالمخدرات, هى (مجموعة من العقاقير التى تؤثر سلبياً فى الجهاز العصبى للإنسان بالتنشيط، أو التثبيط، أو الهلوسة، وبالتخيلات الغير حقيقية، وبالتالي، تؤدى إلى التعود والإدمان، وتضر بالإنسان صحياً، واجتماعياً، وينتج عن ذلك أضرار اقتصادية، وسياسية وأمنية، سواء للفرد أو الجماعة، ولذلك فإن الأديان والشرائع السماوية المختلفة والاتفاقيات والقوانين المحلية والدولية تحرم استعمال المخدرات بكل صورها)، خصوصا وأن كل التجارب والدراسات التى أجريت على متعاطى ومدمنى المخدرات، إنتهت بوضوح إلى أن كل من المتعاطى والمدمن لهذه المواد المخدرة يتعرض لأضرار بالغه، منها التأثير فى وظائف الغدة النخامية والتناسلية، وإحداثها لخلل سلبى فى التركيب الهرمونى المرتبط بالوظائف الجنسية، وكذلك إحداثها لانخفاض ملحوظ فى مستوى الغدة الدرقية للمتعاطى والمدمن، بالإضافة إلى الآثار النفسية السيئة والمدمرة التى يتعرض لها متعاطى المخدرات ومدمنها!!

ومن باب التذكرة لمن فقدوا الذاكرة أو صهينوها، تعالوا نتأمل مثلا، الآثار «السياسية" لانتشار ظاهرة المخدرات، التى قد تكون فى بعض الأحوال، على رأس قائمة أسلحة الدمار الشامل، التى قد تستعملها الدول، لتدمير بعضها بعضا، أو لتحقيق أهداف سياسية محددة، وليس أدل على ذلك، من استخدام بريطانيا "للمخدرات" فى وقت من الأوقات، كأداة لغزو، وفتح أسواق الصين للمنتجات البريطانية، من خلال ما يعرف تاريخيا بـ(حرب الأفيون) التى كبدت الصين خسائر عديدة، كان من أهمها، وأبرزها، هو«احتلال" بريطانيا ـ العظمى زمان ـ لمدينة "دينج هاى "الواقعة فى مقاطعة "شين يانج" الصيني، وإجبار الصين على التنازل عن "هونج كونج" لبريطانيا، وجعلها قاعدة عسكرية، واقتصادية، وسياسية لبريطانيا «العظمي»!!

لحظة من فضلك:

بالمناسبة: هل سمعت عن حرب الأفيون؟! هى اندلعت فى الثالث من يونيه عام ١٨٤٠، أى تبعد عنا الآن «١٧٥» عاما، فى عمق التاريخ!!

وقد يعرف بعضنا، ما هو « الأفيون «؟! لكن، ليس من المؤكد أننا جميعا نعرف «حرب الأفيون «.

وقد يعرف بعضنا أن الأفيون، نوع من أنواع المخدرات الميتة، لكن، ليس من المؤكد أننا جميعا نعرف أن هذه الحرب شهدت حرق « مليون « كيلو من الأفيون، فى "احتفال عام"!!

أيـن بالضبـط؟! فـى الصـين، والرسـول الكريـم قـال: (اطلبـوا العلـم، ولـو فـى الصـين)، فتعالـوا إذن – مـن بـاب العلـم – نعـرف حكايـة «حـرب الأفيـون» التـى اندلعـت زمـان، بـين الصـين وبريطانيـا، لعلنـا نتعلـم!

وقتهـا: كانـت بريطانيـا تسـتورد الحريـر، والشـاي، والبورسـلين مـن الصـين، وتدفـع للصـين ثمـن هـذه السـلع نقـودا ذهبيـة وفضيـة، وكانـت بريطانيـا، تـرى أن ذلـك اسـتنزافا صينيـا لمخـزون بريطانيـا مـن "بـترول" ذلـك الزمـان، وهـو الذهـب والفضـة، وكانـت الآيـة وقتهـا «مقلوبـة".

أقصـد: كانـت بريطانيـا وقتهـا هـى "العظمـى"، وأمريـكا هـى "التابـع"!!

وبدعـوى أن بريطانيـا هـى "العظمـى"، ولا تغـرب عنهـا الشـمس، وبدعـوى أن مسـتعمراتها ـ القديمـة ـ كانـت تمتـد حتـى "الهنـد"، فقـد أرادت بريطانيـا، أن تقلـب الآيـة مـع الصـين، وتفـرض عليهـا "الهيمنـة" البريطانيـة، وتسـتورد منهـا الحريـر، والشـاي، والبورسـلين، ولا تدفـع للصينيـين نقـودا ذهبيـة، وطلبـت مـن الصينيـين، أن تعطيهـم بدلا من الحرير، والشـاي، والبورسـلين، كميـات مـن "الأفيـون" التـى كانت بريطانيـا تزرعه فى شمال ووسـط الهنـد، وكانـت إحـدى شـركاتها الاسـتعمارية، وهـى شـركة "الهنـد البريطانيـة" تحتكـر ـ وقتهـا ـ تجـارة ذلـك الأفيـون، وتحتكـر أيضـا، العمـل علـى دفـع شـعوب هـذه المسـتعمرات البريطانيـة إلى إدمـان تعاطـى الأفيـون، تطبيقـا للمبـدأ الاسـتعمارى الشـهير

الـذى يتحـدث عـن (أفيـون الشـعوب) ويقـول صراحـة أن (الشـعب "المخـدر"، لا يقـوى علـى الثـورة، أو مقاومـة الطغـاة والمحتلـين)!!

وبالطبـع: رفضـت الصـين العـرض البريطانـي، وأصـدر« يونـج تشـنج « إمبراطـور الصـين فـى ذلـك الوقـت، مرسـوما إمبراطوريـا بتحريـم تعاطـى الأفيـون أو الاتجـار فيـه، وتحريـم إدخالـه إلى الأراضـى الصينيـة، لكـن بريطانيـا ـ العظمـى!! ـ لم تكـترث بهـذا المرسـوم الإمبراطـوري، ولم تحـترم سـيادة الصـين علـى أراضيهـا، وتفننـت بريطانيـا فـى إغـراق الأراضـى الصينيـة بالأفيون، سـواء عن طريـق القرصنـة، أو التهريـب، وإرسـاله إلى شـواطئ الصـين فى سـفن "حربيـة"، بذريعـة مضللـة ولا أخلاقيـة، وهـى تطبيق مبـدأ «حرية» التجـارة الدوليـة، وفتـح أسـواق الصـين للبضائـع الأجنبيـة بالقـوة، حتـى لـو كانـت هـذه البضائـع تقتـل الصينيـين أو تسـلب إرادتهـم.

وللأسـف: نجحـت خطـة "الهيمنـة" البريطانيـة القـذرة، وأدمـن العديـد مـن الصينيـين تعاطـى الأفيـون، وبـدأ بـترول ذلـك الزمـان ـ أى النقـود الذهبيـة والفضيـة ـ فـى النـزوح العكسـى مـن الصـين إلى بريطانيـا، لهثـا وبحثنـا عـن الأفيـون.

ويومـا بعـد يـوم: تفشـت مشـاكل الإدمان بـين الشـعب الصيني، ووصلـت إلى حـد أن أصبـح المواطن الصينى لا يتورع عن بيع أرضه، أو عرضـه، أو منزلـه، أو أولاده أو حتـى زوجتـه مـن أجل الحصول على الأفيـون، الأمـر الـذى دفـع « يونـج تشـنج « إمبراطور الصـين وقتها، إلى اعتقـال كل تجـار الأفيـون، وإجبارهـم بالقـوة علـى تسـليم مـا لديهـم مـن مخـزون الأفيـون، الـذى بلـغ يومهـا «مليون» كيلـو جرام!

ويومها أيضا: أعدم إمبراطور الصين كل تجار الأفيون علنا، وأحرق معهم «مليون» كيلو أفيون في "احتفال عام"!!

لحظة من فضلك:

ما سبق: "عينة" من الآثار "السياسية" لانتشار المخدرات.

وفوق ما سبق: أمامي الآن دراسة هامة للدكتورة «حنان رجائي عبد اللطيف» منشورة في مايو عام ٢٠١٢ بمجلة «البرية»، وهي مجلة فصلية تصدر عن إدارة الشئون العامة للقوات «البرية» السعودية، وهذه الدراسة الهامة تعدد ما أسمته (بإسهام المخدرات في رسم النظام السياسي لبعض الدول، من خلال إسهامها في الحملات الانتخابية لتحقيق وصول شخصيات فاسدة إلى السلطة، وكذلك في قيام تجار المخدرات بتمويل بعض الأحزاب السياسية فيما يعرف باستخدام الأموال القذرة في الانتخابات، و في تفشي ظاهرة الإرهاب، حيث تعد المخدرات هي الممول الرئيسي للإرهاب، ولتجنيد العملاء في الخلايا والجماعات الإرهابية، فضلا عن استخدام المخدرات كمدخل ووسيلة للتجسس، من خلال تجنيد التجار، والمهربين، والمتعاطين كجواسيس ضد بلدانهم، للحصول على معلومات إستراتيجية وعسكرية، وخير مثال على ذلك استخدام مخابرات الكيان الصهيوني لبعض الأفراد من بدو سيناء في تهريب المخدرات لمصر وحصولها من هؤلاء المهربين على المعلومات، مقابل المخدرات!!)، وهو فعلا ما كشفت عنه تلك القضية ـ الفضيحة ـ التي تورط فيها الجاسوس «سمحان

موسى مطير» والتى سنتوقف عندها ـ هى وغيرها ـ تفصيلا ،

تأتى غرابة وأهمية قضية الجاسوس «سمحان موسى مطير»، من أنها واحدة من قضايا «حرب» التجسس، التى شنها ومازال يشنها الكيان الصهيونى على مصر، بعد معاهدة كامب ديفيد، التى يسمونها زورا معاهدة «سلام»، حيث كانت هى المرة «الأولى» التى يتم فيها تجنيد مهرب مخدرات مصري، للعمل جاسوساً لصالح «إسرائيل»، وقتها، وبعد القبض عليه عام ١٩٩٧، اعترف «سمحان» فى أقواله، أمام أجهزة التحقيق المصرية، بتجنيد «الموساد» له من أجل العمل ضد مصر، مقابل تسليمه كمية من «المخدرات»!!

أما كيف تم تجنيد «سمحان»، فهو كان يعمل فى شبابه بإحدى شركات المقاولات التى كان لها أعمال فى مصر وفى الكيان الصهيونى، وهو من سيناء، ومن خلال عمله فى هذه الشركة، وتنقله ـ بحجة العمل ـ بين مصر وإسرائيل، كان اتصاله بالموساد الإسرائيلي، وكان عمله بتجارة وتهريب المخدرات تحت ستار أنه أصبح لديه شركة مقاولات «خاصة»، وله علاقات واتصالات عديدة.

وعليه: كانت المعلومات المطلوبة منه، تتعلق بالوضع الاقتصادى فى مصر ومعيشة المصريين، فضلاً عن تكليفه بالحصول على معلومات تخص بعض الفاسدين من الموظفين ورجال الأعمال الذى يرفضهم الرأى العام المصرى.

وفى صباح الثلاثاء ٣ /٢ / ١٩٩٨ نشرت جريدة «الأهرام» خبرا عنوانه: (بدء محاكمة سمحان مطير فى ١٨ إبريل القادم أمام محكمة القيم).

وفى التفاصيل: (حدد المستشار نجاح نصار رئيس محكمة القيم، جلسة ١٨ إبريل القادم، موعدا لبدء محاكمة مهرب المخدرات «سمحان موسى مطير» الذى سبق اتهامه بالاتصال بالموساد الإسرائيلي، هو وأولاده الثلاثة سليمان، وعودة، وعبد الله، لنظر طلب المدعى العام الاشتراكي، بفرض الحراسة على أموالهم وممتلكاتهم جميعا، والتى قدرت بأربعة ملايين جنيه، وكانت التحقيقات قد أكدت تضخم ثروتهم بشكل غير مشروع، نتيجة الاتجار فى المخدرات على مدى سنوات طويلة) أنتهى الخبر الذى نشرته «الأهرام» فى الثلاثاء ٣ /٢ / ١٩٩٨.

وبعدها بأربعة شهور وخمسة أيام بالضبط، وتحديدا فى ٨ / ٦ / ١٩٩٨، نشرت جريدة «الأهرام» ثانيا، تقريرا لافتا، وعنوانه المطول، يقول حرفيا: (حيثيات حكم محكمة القيم بفرض الحراسة على سمحان مطير ـ المتهم حصل على المخدرات من إسرائيل أثناء الاحتلال مقابل تقديم المعلومات، وحقق من وراء ذلك ثروة طائلة) هكذا نصا!!

وفى التفاصيل: (راجع نص حيثيات الحكم فى جريدة الأهرام والقصاصة موجودة)

ومن باب التذكرة لمن فقدوا الذاكرة أو«صهيونوها»، هذه القضية ـ الفضيحة ـ حدثت بعد توقيع السادات على معاهدة

«كامب ديفيد» التى يسمونها زورا..معاهدة «سلام»، وعلى ذكر «كامب ديفيد»: هذا هو أيضاً ما قاله «جاك ديروجي» فى كتابه الهام «المافيا فى إسرائيل»!

وجاك ديروجي- بالمناسبة- هو صحفى فرنسي، عمل لفترة طويلة مراسلاً لمجلة الإكسبريس الفرنسية فى تل أبيب، وقد أثار كتابه هذا، ضجة واسعة فى أوروبا، انتهت بأن كشفت إسرائيل عن حقيقتها، وطردته تماماً خارج «فلسطين» المحتلة، يقول جاك ديروجى ضمن ما يقول فى كتابه: (إذا كنت تريد أن تعرف الطريق الذى يسلكه الحشيش والكوكايين والهيروين حتى يصل إلى مصر، فيجب عليك أن تبدأ من شمال إسرائيل، وتحديداً من المنطقة التى يسيطر عليها الآن سعد حداد فى جنوب لبنان، حيث تنتشر مزارع الحشيش الشاسعة ومعامل صناعة الهيروين من الأفيون، ومن هناك، تجتاز المخدرات الحاجز الذى اصطلح على تسميته بالجدار الطيب، إما عبر إسرائيل فى الشاحنات القوية، وإما فى إطارات المطاط التى تعلق على مؤخرة مراكب الصيد، لتأخذ طريقها سالمة، فى حراسة القوات الإسرائيلية، إلى غزة أو تل أبيب، ومن غزة إلى بورسعيد، ومن تل أبيب إلى القاهرة، حيث الجنة الحقيقية لمهربى المخدرات التى نشأت فى أعقاب التوقيع على معاهدة الصلح بين بيجين والسادات!!) هكذا نصا، قال «جاك ديروجي» فى كتابه الهام «المافيا فى إسرائيل»!

قد يقول المتصهينون وسماسرة التطبيع أن هذه القضية الفضيحة، حدثت قبل «كامب ديفيد»:

أقول لهم ها هو جاسوس بالمخدرات (سمحان موسى مطير)، في نهاية عام ١٩٩٧ تم القبض على عميل الموساد سمحان مطير الذى عينه محافظ جنوب سيناء مستشارا له عام ١٩٨٠، وسمحان كان يعمل فى شبابه خفيرا فى إحدى شركات البترول، وخلال ٣٠ عاما عمل فى جهاز الموساد وكانت له علاقات اتصالات عديدة ببعض ضباط الموساد المعروفين ومعهم اتفق على صفقة جلب المخدرات مقابل تقديم معلومات هامة عن مصر إلى الموساد وكان يتلقى شحنات المخدرات عبر سيناء ويرسل المعلومات فى مقابلها، وبلغت ثروته أكثر من أربعة ملايين جنيه ونشط كسياسى حصيف حتى تم تعيينه مستشارا لمحافظ جنوب سيناء. جدير بالذكر أن سمحان هذا حصل على نوط الامتياز من الطبقة الأولى فى عهد الرئيس السادات «تقديرا لمعاونته الصادقة خلال حرب أكتوبر!!» كما أشاد تقرير أمنى بالدور البارز الذى لعبه لصالح البلاد قبل وأثناء وبعد حرب أكتوبر، كما أن السيد سمحان لم يكن يكتفى بدفع ضرائبه كاملة، بل كان يقيم فى رمضان أضخم وأهم الموائد، وفى نفس الوقت كان حريصا على تهريب كل أمواله لبنوك أوروبا وأمريكا، وعلى الرغم من ذلك وبسبب عدم وجود أدلة يقينية على تخابره، اكتفت محكمة القيم بفرض الحراسة عليه!ه بالسجن المؤبد ٢٥ عاماً

المصدر: دراسة منشورة بتاريخ السبت ٢٥ / ١٢ / ٢٠١٠ للدكتور: عادل عامر، بعنوان (الجاسوسية فى عصر السلام).

والناشر: مركز الشرق العربى للدراسات الحضارية والاستراتيجية ـ المملكة المتحدة ـ لندن كان هذا بعد معاهدة كامب ديفيد، وقبلها، وتحديدا فى عام ١٩٧٧ كانت قوات الاحتلال الصهيونى التى تحتل العريش، قد ألقت القبض على "عامر سلمان أرميلات" بتهمة السرقة، وبعد قضائه عدة أشهر فى السجن خرج عامر سلمان، ليسقط مرة ثانية أيدى القوات الإسرائيلية، أثناء قيامه بسرقة «ثلاجة» مستوطنة «ياميت»، وتم احتجازه فى "بير سبع"، للبقية ارجع إلى صفحة (٣٩) من كتاب (أشهر قصص الجاسوسية).

لحظة من فضلك:

تعالوا بالمناسبة، ننتقل إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية لانتشار المخدرات والإنفاق عليها، ومنها:

أولا ـ ارتفاع معدلات الجريمة نتيجة تناول العقاقير والمواد المخدرة والمنبهة، حيث تتراوح هذه الجرائم بين العنف والسرقة بالإكراه، بقصد سلب ممتلكات الناس وابتزازهم، لتوفير المال اللازم للحصول على المخدرات، هذا إلى جانب تزايد جرائم اللواط، والاغتصاب، والدعارة، لتوفير الأموال بطرق غير مشروعة، حيث أشارت معظم الدراسات إلى ارتباط تعاطى المخدرات، بارتفاع نسب الجرائم الخاصة بالسطو، والسرقة، والقتل، وغيرها!!

ثانيا ـ ارتفاع معدلات العنف داخل الأسر، وهو ما يشكل التهديد الأكبر للمجتمع، خاصة إذا كان المتعاطى هو أحد الوالدين، أو الأبناء، أو أى فرد فى الأسرة، وما يترتب على ذلك من حوادث إساءة معاملة الأزواج والأطفال، وكذلك حالات القتل والاغتصاب، وزنا المحارم، داخل الأسر تحت تأثير المخدرات.

وبالإضافة إلى ما سبق : زيادة عصابات تهريب المخدرات، وما تمثله من خطر على سلامة الأفراد، وأمن الوطن، بما ترتكبه هذه العصابات من أبشع الجرائم ضد كل من يتصدى لها من أفراد الأمن، والقوات المسلحة، ورجال مكافحة المخدرات، علاوة على استدراج هذه العصابات لكثير من الأبرياء الذين يتحولون إلى مروجين للمخدرات بدافع من الخوف، أو التهديد، أو الرغبة فى الثراء، ناهيك عن انهيار القوى الصحية والنفسية للأفراد المتعاطين للمخدرات وإصابتهم بأمراض مميتة، مثل ارتفاع ضغط الدم، والسكتة القلبية، الأمراض الوبائية، ما يرفع تكاليف الرعاية الصحية، المتمثلة فى تكاليف الطب، والتمريض، والمستشفيات، والأدوية الخاصة بالمتعاطين، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الأمراض النفسية التى يصاب بها المتعاطون نتيجة التأثير السلبى للمخدرات على المخ والأعصاب، وارتفاع تكلفة علاج الحوادث والتأهيل نتيجة تعرض السائقين المتعاطين لحوادث الطريق، وتعرضهم للإصابة بالأمراض الخطيرة، مثل "تلف خلايا المخ " ونقص المناعة المسى بـ(الإيدز)!!

تتعدد الآثار الناجمة عن الإنفاق على المخدرات، سواء على مستوى الأشخاص أو على المستوى القومي، وهى على النحو التالي:

أ ـ على مستوى الأشخاص: نجد أن تعاطى المخدرات وإدمانها يؤثر فى إنتاجية الفرد بشكل مباشر نتيجة التغيرات الذهنية والعقلية والجسدية التى يمر بها، التى ينتج عنها انخفاض مستوى أداء الفرد، وعدم اكتراثه، وضعف تركيزه، والاضطراب فى إدراكه للزمن، والحجم، والألوان، وانخفاض مستوى أدائه فى عمله، علاوة على الكسل والخمول الذى يعانيه، ما يؤدى إلى إهماله لعمله وتركه إياه، كما يؤدى لانهيار الطاقة الإنتاجية للفرد المتعاطي.

ب ـ على مستوى الاقتصاد القومي:

١. تستنزف هذه الظاهرة جزءاً كبيراً من موارد المجتمع، ومدخراته، واستثماراته كان من الممكن أن يتم توجيهها إلى مجالات أخرى نافعة للفرد والمجتمع.

٢. يؤدى الاتجار فى المخدرات إلى انتشار عمليات غسيل الأموال نتيجة لجوء المهربين إلى إخفاء دخولهم غير المشروعة من أجل التمويه، الأمر الذى يؤدى إلى كثير من الآثار السلبية والأضرار التى تنعكس على الاقتصاد القومي، وتؤدى إلى كثير من المشكلات المالية والإدارية.

٣. يمثل الإنفاق على المخدرات تسللاً من دورة النشاط الاقتصادي، كونه لا يتجه إلى السلع والخدمات التى ينتجها

القطاع الإنتاجي، ومن ثم، فإنه يعد نقصا فى الإنفاق العام يؤدى إلى حالة واضحة من الكساد فى الاقتصاد القومي.

٤. انخفاض مستوى الدخل القومى نتيجة إنفاق جانب كبير من الدخل الأسرى والشخصى على التعاطى والعلاج، ما يؤدى إلى نقص الدخل المتاح للأسر، ويؤثر فى مستويات معيشتها ورفاهيتها.

٥. نقص معدلات الادخار والاستثمار، ما يترتب عليه انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

٦. تؤدى ظاهرة المخدرات إلى سوء تخصيص الموارد فى المجتمع، حيث يتطلب جلب المخدرات وتهريبها توفير نقد أجنبي، يتم الحصول عليه من معروض النقد الأجنبي، سواء لدى الأفراد أو المصارف، ما يساهم فى زيادة الطلب على النقد الأجنبي، وبالتالى انخفاض سعر العملة الوطنية، وما يتبعه من زيادة تكاليف الاستيراد، وارتفاع الأسعار فى الداخل.

٧. تحميل ميزانية الدولة لأعباء كثيرة، تتمثل فى ارتفاع حجم النفقات التى تتحملها الدولة فى مكافحة هذه الظاهرة وعلاجها والوقاية منها.

٨. التأثير السلبى فى المجالات والقطاعات الاقتصادية المختلفة من سياحة، واستثمار، وتنمية بشرية وإنتاجية وغيرها.

ثالثاً: الآثار الاجتماعية لانتشار المخدرات والإنفاق عليها:

تعد ظاهرة التهريب، والاتجار، وتعاطى المخدرات من أهم الظواهر الاجتماعية الخطيرة على المجتمع، وذلك بما تشكله من تهديد وهدم لأواصر هذا المجتمع، وتفكيك للعلاقات الاجتماعية بين أفراده، ويقسم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات التكاليف الاجتماعية للإنفاق على المخدرات وتعاطيها وتهريبها إلى ما يلي:

أ ـ تكاليف اجتماعية ملموسة: وتتمثل فى التكلفة التى إن تم تخفيضها لنتج عنها موارد يمكن للمجتمع الاستفادة منها فى أغراض استهلاكية أخرى أو استثمارية، فمثلاً لو تم تخفيض تكلفة الرعاية الصحية لمتعاطى المخدرات لوفرنا موارد تتاح للإنتاج والخدمات الحكومية فى ميادين أخري.

ب ـ تكاليف اجتماعية غير ملموسة: وتتمثل فى الوفاة والألم والمعاناة، وهى تكاليف لا يمكن ترجمتها بشكل مادي، ولا توفر عند تخفيضها موارد يمكن تخصيصها لاستخدامات أخرى.

وعموماً يمكن توضيح أهم الآثار الاجتماعية السلبية لانتشار المخدرات فى أى مجتمع من المجتمعات فى الآثار التالية:

١. انهيار القوى الصحية والنفسية للأفراد المتعاطين وإصابتهم بضغط الدم والسكتة القلبية، علاوة على انتشار الأمراض الوبائية، ما يرفع تكاليف الرعاية الصحية والمتمثلة فى تكاليف الطب، والتمريض، والمستشفيات، والأدوية الخاصة بالمتعاطين، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الأمراض النفسية التى يصاب بها المتعاطون نتيجة التأثير السلبى فى المخ والأعصاب،

بجانب ارتفاع تكلفة علاج الحوادث والتأهيل نتيجة تعرض المتعاطين لحوادث الطريق، وتعرضهم للإصابة بالأمراض الخطيرة مثل أمراض نقص المناعة (الإيدز)، وتلف خلايا المخ.

٢. ارتفاع معدلات الجريمة نتيجة تناول العقاقير والمواد المخدرة والمنبهة، حيث تتراوح هذه الجرائم بين العنف والسرقة بالإكراه، وقطع الطرق بقصد سلب الناس وممتلكاتهم، وكذا الابتزاز لتوفير المال من أجل الحصول على المخدرات، هذا إلى جانب تزايد معدلات اللواط، والاغتصاب، والاعتداء على الضحايا بالضرب والبطش، واستخدام الضحية فى توفير الأموال بطرق غير مشروعة، حيث أشارت معظم الدراسات إلى ارتباط تعاطى المخدرات بارتفاع نسب الجرائم الخاصة بالسطو، والسرقة، والقتل وغيرها. ففى كندا على سبيل المثال، تبين أن أثار المخدرات ظهرت فى عينات البول المأخوذة منهم لنسبة تراوحت بين ٥٠٪ و٧٠٪ منهم وقت القبض عليهم، كما أن ٣٠٪ منهم كانوا تحت تأثير المخدر وقت ارتكاب الجريمة.

٣. ارتفاع معدلات العنف داخل الأسر، حيث يشكل ذلك التهديد الأكبر للمجتمع، خاصة إذا كان المتعاطى هو أحد الوالدين أو الأبناء أو أى فرد فى الأسرة، وما يترتب على ذلك من حوادث إساءة معاملة الأزواج والأطفال، وكذلك حالات القتل والاغتصاب داخل الأسر، وانتشار ظاهرة زنا المحارم تحت تأثير المخدرات.

٤. تزايد عصابات تهريب المخدرات، وما تمثله من خطر على سلامة الأفراد وأمن الدول، بما ترتكبه هذه العصابات من أبشع الجرائم ضد كل من يتصدى لهم من أفراد الأمن، والقوات المسلحة، ورجال مكافحة المخدرات، هذا علاوة على استدراج هذه العصابات لكثير من الأبرياء الذين يتحولون إلى مروجين للمخدرات بدافع من الخوف، أو التهديد، أو الرغبة فى الثراء.

رابعاً: الآثار الأمنية لانتشار المخدرات والإنفاق عليها:

يؤدى انتشار المخدرات بين أفراد المجتمع إلى انحراف بعض أفراده من العاملين والموظفين والمسئولين عن الخدمات العامة، حيث يغريهم الرغبة فى الثراء السريع إلى العمل بتجارة المخدرات والتأثير على أعمالهم، كذلك فإن بعضا منهم يعمد إلى الحصول على رشاوى نظير سكوتهم على مرور المواد المخدرة إلى داخل البلد، ويتضح ذلك فى حالة موظفى الجمارك، وهو ما يجعل من هؤلاء أكبر خطر على المجتمع، وفى بعض الحالات يحاول العدو الحصول على أسرار الدولة، سواء العسكرية، أو الاقتصادية، أو المعرفية من خلال دفع البعض للتعاطي، واستخلاص المعلومات منهم. من ناحية أخرى، يؤدى انتشار المخدرات إلى استمرار ارتفاع درجة الاستعداد الأمنى بين عناصر الجهات الأمنية المختلفة، حيث يتمثل ذلك فى تزايد الرقابة من الجهات الأمنية، وما يتبعه من تزايد قوات رجال الأمن، ورقباء السجون والمحاكم والعاملين فى المصحات والمستشفيات،

والاستنفار الأمنى لمطاردة المهربين وضبط الحدود، الأمر الذى يعنى تخصيص مزيد من القوى العاملة والأموال لهذا المجال، كان من الممكن توجيهها لمجالات إنتاجية أكثر نفعاً للمجتمع.

خامساً: الآثار السياسية لانتشار ظاهرة المخدرات:

تتمثل أهم تلك الآثار فيما يلي:

١. قد تكون المخدرات فى بعض الأحوال بمنزلة أسلحة الدمار الشامل، التى قد تستعملها الدول لإخضاع بعضها بعضا، ولتحقيق أهداف سياسية محددة، وليس أدل على ذلك من استخدام بريطانيا للمخدرات فى وقت من الأوقات كأداة لفتح أسواق الصين للمنتجات البريطانية، فيما يعرف «بحرب الأفيون»، التى استمرت لسنوات، وكبدت الصين عديدا من الخسائر، التى كان من أهمها وأبرزها احتلال بريطانيا لمدينة "دينج هاى "فى مقاطعة "شين يانج"، وإجبار الصين على التنازل عن هونج كونج لبريطانيا وجعلها قاعدة عسكرية، واقتصادية، وسياسية بريطانية.

٢. دور المخدرات فى تدهور العلاقات الدولية بين الدول المنتجة لهذه المخدرات، والدول الأكثر استهلاكاً لها، وخير مثال على ذلك الضغوط التى مارستها الولايات المتحدة على تركيا من أجل خفض إنتاجها من الأفيون.

٣. إسهام المخدرات فى رسم النظام السياسى لبعض الدول من خلال إسهامها فى الحملات الانتخابية لتحقيق الوصول

شخصيات فاسدة إلى السلطة، وكذلك قيام تجار المخدرات بتمويل بعض الأحزاب السياسية فيما يعرف باستخدام الأموال القذرة فى الانتخابات.

٤. استخدام المخدرات كمدخل للتجسس من خلال تجنيد التجار، والمروجين، والمتعاطين كجواسيس ضد بلدانهم للحصول على معلومات إستراتيجية وعسكرية، وخير مثال على ذلك استخدام إسرائيل لبعض الأفراد من بدو سيناء المصرية فى تهريب المخدرات لمصر وحصولها على معلومات عسكرية منهم.

٥. تعد المخدرات أحد العوامل الرئيسية فى تفشى ظاهرة الإرهاب فى العالم، حيث تعد هى الممول الرئيسى للعمليات الإرهابية وتجنيد العملاء فى الخلايا والجماعات الإرهابية.

لأن القانون المصرى ـ للأسف ـ يقضى بضرورة «تصديق» رئيس الجمهورية على أى حكم بالإعدام قبل تنفيذه، ولأن رئيس جمهورية مصر وقتها، كان هو حسنى مبارك، الذى صفه الإسرائيليين أنفسهم «بالكنز» الاستراتيجى لإسرائيل، فقد استغل مبارك سلطته فى غير موضعها، ورفض التصديق على الحكم البات والنهائى بإعدام يوسف الطحان، مهرب المخدرات،؟! هل تعرفون لماذا؟! ! لأن يوسف الطحان، رأسه عليها، "ريشه" اسمها الجنسية "الإسرائيلية"، وبدلا من أن يعاقبه مبارك بإرساله إلى حبل المشنقة، لردع كل من يفكر فى تدمير المصريين المخدرات أو بغير المخدرات، أرسله إلى

"مستشفى المنيل الجامعى بالقاهرة" للعلاج من مرض "السكر" الذى يعانى منه ملايين الفقراء المصريين، ولا يعرفون حتى أين يقع ذلك المستشفى أو كيف المنيل الجامعي، هل تعرفون لماذا؟! ! مهرب المخدرات «الإسرائيلي»، لأنه طبعا يحمل الجنسية «الإسرائيلية»، وهو ما يفسر ما قاله لى مهرب المخدرات «الإسرائيلى حينما سألته وهو فى قفص الاتهام: (أنت عارف عقوبة تهريب المدخرات فى القانون المصرى أى مستشفى المنيل الجامعى؟)، يومها، قال لى بكل ثقة: (عارف، عقوبتها الإعدام، لكن مش هاتعدم).

obeikandl.com